



النشرة اليومية

Sunday, 07 September, 2025



أخبار الطاقة



كبار منتجي أوبك+ ينظرون في زيادة الإنتاج ..

الرياض

اليوم

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

وكان اقتصاديون قد توقعوا ارتفاع الوظائف بمقدار 75 ألف وظيفة، بعد أن كانت الزيادة السابقة 73 ألف وظيفة في يوليو. ومال عدد الوظائف الأولي لشهر أغسطس إلى إظهار تحيز ضعيف، مع ظهور تعديلات لاحقة تشير إلى قوة. وتراوحت التقديرات بين عدم إضافة أي وظائف و144 ألف وظيفة جديدة.

وأضاف فلين إن تقرير الوظائف الضعيف سيضغط على الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لخفض أسعار الفائدة. وقال جون كيلدوف، الشريك في أجين كايبتال، إن تقرير الوظائف "يمثل نقطة بيانات سيئة للسوق".

فيما تتزايد التوقعات بأن أوبك+، منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها مثل روسيا، سيقروا في اجتماع يوم الأحد ضخ المزيد من البراميل في السوق لاستعادة حصتهم السوقية. وأضاف كيلدوف عن أوبك+، التي تضخ نحو نصف النفط العالمي: "يبدو أنهم دائماً ما يُفاقمون الوضع في السوق".

ستبدأ المجموعة في تقليص المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة نحو 1.65 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل 1.6% من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد. وقال محللون في كومرتس بنك في مذكرة: "إذا اتفقت دول أوبك+ الثماني على زيادة أخرى في الإنتاج، نعتقد أن ذلك سيضع ضغطًا هبوطيًا كبيرًا على أسعار النفط. ففي النهاية، هناك بالفعل خطر كبير من فائض في العروض".

انخفضت أسعار النفط، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أول من أمس، حيث خفف تقرير ضعيف عن الوظائف الأميركية من حدة توقعات الطلب على الطاقة، في حين قد يزداد تضخم الإمدادات بعد اجتماع أوبك وحلفائها المقرر عقده اليوم الأحد.

استقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 65.50 دولارًا للبرميل، بانخفاض 1.49 دولار، أو 2.22%.

وأغلق خام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 61.87 دولارًا، بانخفاض 1.61 دولار، أو 2.54%.

وأفادت مصادر أن ثمانية منتجين من أوبك+ سينظرون في زيادة الإنتاج في اجتماع اليوم الأحد. بينما ارتفعت مخزونات الخام الأميركية بمقدار 2.4 مليون برميل الأسبوع الماضي، بدلاً من الانخفاض كما توقع المحللون.

وقال فيل فلين، كبير المحللين في مجموعة برايس فيوتشرز: "إنها عاصفة قوية نوعًا ما، إذ بدأ التراجع مع تقرير أوبك، بينما لم يكن تقرير الوظائف مفيدًا، وهذا يشير إلى أن السوق يضعف". وأفاد مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل الأميركية في تقريره عن التوظيف، الذي يحظى بمتابعة وثيقة، يوم الجمعة، بأن الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة زادت بمقدار 22 ألف وظيفة فقط الشهر الماضي، بعد أن ارتفعت بمقدار 79 ألف وظيفة معدلة بالرفع في يوليو.



في عمليات التسريح، ولكنها غير مخولة بالحديث علناً. وأضافت المصادر أن ثلاثة أقسام أعمال على الأقل فقدت ما بين 20 % و40 % من موظفيها.

تقدم شركات خدمات حقول النفط الخبرة الفنية والمعدات والعمالة، بما في ذلك أعمال الحفر، لدعم استكشاف وإنتاج النفط والغاز. ووفقاً لأحدث تقرير سنوي لها، بلغ عدد موظفي شركة هالبرتون، ومقرها هيوستن بولاية تكساس، 48,395 موظفاً بنهاية عام 2024.

وقالت الشركة في يونيو إنها تتوقع انخفاضاً حاداً في إيرادات العام بأكمله، حيث حذرت من انخفاض النشاط في قطاع النفط والغاز. وسجلت انخفاضاً بنسبة 33 % في أرباح الربع الثاني من هذا العام وسط ضعف الطلب.

وفي مكالمة جماعية مع المحللين بعد الإعلان عن أرباح الربع الثاني، أشار الرئيس التنفيذي جيف ميلر إلى أن سوق خدمات حقول النفط بدأ مختلفاً تماماً عما كان عليه قبل 90 يوماً، مشيراً إلى تباطؤ في أميركا الشمالية وبين شركات النفط الوطنية الكبرى في أماكن أخرى. وقال: "ببساطة، ما أراه ينبثق بأن سوق خدمات حقول النفط سيكون أضعف مما توقعته سابقاً على المديين القصير والمتوسط".

انخفض سعر خام برنت إلى ما دون 66 دولاراً أميركياً يوم الجمعة، بانخفاض يقارب 20 % عن ذروته هذا العام التي تجاوزت 82 دولاراً أميركياً للبرميل في منتصف يناير، مع استعداد المستثمرين لاجتماع مجموعة أوبك+ يوم الأحد. وذكرت مصادر أن المجموعة ستدرس زيادة الإنتاج أكثر في ذلك الاجتماع.

من جهتها، أعلنت شركة الغاز الطبيعي المسال الأميركية نيو فورتريس إنرجي عن خسائر أكبر في الربع الثاني يوم الجمعة، حيث أثر انخفاض الأسهم الناتجة عن بيع الأصول على أدائها. وأعلنت الشركة، التي تتخذ من نيويورك مقراً

ولا تزال مخاطر المعروض تدعم السوق. وقال مسؤول في البيت الأبيض إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أبلغ القادة الأوروبيين يوم الخميس أن على أوروبا التوقف عن شراء النفط الروسي. أي تخفيضات في صادرات روسيا من النفط الخام أو أي انقطاع آخر في الإمدادات قد يدفع أسعار النفط العالمية إلى الارتفاع.

وقال محللون في جي بي مورغان يوم الجمعة: "لا يزال هناك خطر من أن تُصعد القوى الغربية العقوبات على روسيا في محاولة لإجبار الرئيس بوتين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات".

وأضاف كيلدوف أن الحضور الأخير للرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في عرض عسكري في بكين إلى جانب الرئيس الصيني شي جين بينغ يُشير إلى تحدي مطالب ترامب، واستمرار إمدادات النفط الروسية في سلسلة التوريد العالمية.

في تطورات أسواق الطاقة، أفادت مصادر أن شركة هالبرتون الأميركية لخدمات حقول النفط قلصت عدد موظفيها في الأسابيع الأخيرة، في أحدث تخفيض للقوى العاملة في قطاع النفط الأميركي، في ظل ارتفاع التكاليف وفترة من انخفاض الأسعار وتقلباتها.

انخفضت أسعار خام برنت القياسي العالمي بأكثر من 10 % هذا العام وسط حالة من عدم اليقين بشأن سياسات التجارة العالمية، ومع قيام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها بزيادة الإنتاج. أعلنت شركة النفط الأميركية كونوكو فيليبس هذا الأسبوع أنها ستخفض ما يصل إلى 25 % من موظفيها لخفض التكاليف.

طبقت شركة هالبرتون عمليات تسريح الموظفين على مدار عدة أسابيع، ووفقاً للمصادر التي شاركت بشكل مباشر



الرياح البحرية، على موافقة المساهمين يوم الجمعة على إصدار حقوق طارئ بقيمة 9.4 مليار دولار للمساعدة في تمويل المشروعات الأميركية التي أحاطت بها معارضة الرئيس دونالد ترمب لمصدر الطاقة المتجددة.

والمخاطر كبيرة بالنسبة للشركة الدنماركية المملوكة للدولة، والتي كانت تُحتفى بها سابقاً كرائدة في مجال طاقة الرياح البحرية، لكنها الآن تكافح لتفادي تخفيض تصنيفها الائتماني الذي قد يُعيقها. وأورستيد، التي كانت سابقاً شركة لإنتاج النفط تحت اسم "دونغ إنرجي"، حوّلت نفسها إلى شركة رائدة عالمياً في مجال الطاقة المتجددة، حيث زادت قيمتها السوقية خمسة أضعاف بين طرحها العام الأولي عام 2016 وعام 2021.

إلا أن اضطرابات سلسلة التوريد، وارتفاع أسعار الفائدة، وتأخير المشروعات، وسياسات ترمب المناهضة لطاقة الرياح، قد أضرت بقطاع طاقة الرياح البحرية، مما أدى إلى انخفاض سعر سهم أورستيد بنسبة 85% عن ذروته عام 2021.

في قلب الأزمة الحالية، يقع مشروعاً أورستيد الأميركيان "صن رايز ويند" و"ريفولوشن ويند". وحُصص ثلثا رأس المال الجديد لمشروع "صن رايز ويند"، وهو مشروع شهد هروب المستثمرين المشاركين المحتملين بعد أن أمر البيت الأبيض شركة إكوينور النرويجية بإيقاف العمل في مزرعة رياح مجاورة في أبريل.

في الشهر الماضي، أصدر مسؤولون أميركيون أمراً بوقف العمل في محطة "ريفولوشن ويند" شبه المكتملة، مما دفع المشروع المشترك الذي يدير المشروع إلى مقاضاة الإدارة. وقال راسموس إربو، الرئيس التنفيذي لشركة أورستيد، أن الشركة تتكبد تكاليف أسبوعية تقارب 100 مليون كرونة دانمركية (15.7 مليون دولار) مقابل حصتها البالغة 50% في "ريفولوشن ويند"، المملوكة بالاشتراك مع شركة سكايبورن رينيوابلز. وأضاف: "نجري حواراً مكثفاً مع جميع الجهات المعنية في واشنطن وعلى مستوى الولاية".

لها، عن خسارة صافية قدرها 556.8 مليون دولار أميركي، أو 2.02 دولار أميركي للسهم، في الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو، مقارنة بخسارة قدرها 86.9 مليون دولار أميركي، أو 44 سنتاً أميركياً للسهم، في الفترة نفسها من العام الماضي.

انخفض إجمالي إيرادات شركة نيو فورتريس إنرجي إلى 301.7 مليون دولار أميركي في الربع الثاني، مقارنةً بـ 428 مليون دولار أميركي في العام السابق. كما انخفضت الأرباح الأساسية المعدلة للشركة إلى خسارة قدرها 3.7 ملايين دولار أميركي، مقارنةً بأرباح قدرها 120.2 مليون دولار أميركي في العام السابق.

في مايو، باعت الشركة أصولها وعملياتها في جامايكا إلى شركة إكسليريت إنرجي، مقابل 1.06 مليار دولار أميركي لتخفيض الديون، مما أثر على أرباح نيو فورتريس إنرجي. وأعلنت الشركة أنها تخطط لاستخدام عائدات هذه الصفقة لسداد قرضها البالغ 270 مليون دولار أميركي. في وحدة استيراد وإعادة تحويل الغاز الطبيعي المسال التابعة لشركة نيو فورتريس إنرجي، انخفض هامش التشغيل إلى خسارة قدرها 7.2 ملايين دولار أميركي خلال الربع، متراجعاً عن ربح قدره 214.3 مليون دولار أميركي في العام السابق.

وانخفض هامش التشغيل للشركة في قطاع الشحن إلى 32.2 مليون دولار أميركي خلال الفترة من أبريل إلى يونيو، مقارنةً بـ 34.1 مليون دولار أميركي في العام السابق.

في العام الماضي، بدأت الشركة بدراسة خيارات، مثل استقطاب شركاء استراتيجيين أو بيع أصول، بعد تأجيل توزيع أرباح المساهمين للحفاظ على السيولة النقدية، والتوصل إلى اتفاق مع حاملي السندات لتأجيل استحقاقات الديون. وأفادت الشركة في تقرير أرباحها أن ديونها طويلة الأجل بلغت 7.8 مليارات دولار أميركي في 30 يونيو، مقارنةً بـ 8.93 مليارات دولار أميركي في 31 مارس. في صعيد منفصل، حصلت شركة أورستيد لتطوير طاقة



وحدّر من أن التكاليف قد ترتفع بشكل كبير بحلول أكتوبر إذا لم تعد السفن المتخصصة المتعاقد عليها لتركيب محطة الطاقة الفرعية والكابلات المتبقية متاحة خلال فترة التعاقد، مما يُجبر شركة أورستيد على العودة إلى السوق بأسعار أعلى بكثير.

كما أدى أمر إيقاف العمل إلى ارتفاع تكاليف شركة صن رايز ويند بمقدار 60 إلى 70 مليون كرونة أسبوعيًا، حيث تستخدم شركة أورستيد السفينة نفسها لتركيب التوربينات لكل المشروعين.

مما زاد من مشكلات أورستيد، انخفاض سرعة الرياح في شهري يوليو وأغسطس، وتأخير مشروع قيد الإنشاء قبالة تايوان، دفعها إلى خفض توقعات أرباحها التشغيلية لعام 2025 يوم الجمعة. ويُعد إصدار الحقوق أمرًا بالغ الأهمية لبقاء أورستيد وقدرتها على تجنب المزيد من تخفيض التصنيف الائتماني.

مع ذلك، حذرت وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال من أن زيادة رأس المال قد تمنح الشركة راحةً لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر فقط قبل أن تُسبب تأخيرات البناء ضغوطًا متجددة. وقالت رئيسة مجلس إدارة الشركة، لين سكول، للمساهمين: "ستكون رحلة إعادة بناء أورستيد طويلة وشاقة".

وقالت شركة إكوينور النرويجية للطاقة، وهي مساهم بنسبة 10% في أورستيد، إنها ستستثمر ما يصل إلى 6 مليارات كرونة (941.2 مليون دولار) في إصدار الحقوق.



الشرق الأوسط

صندوق النقد الدولي: أنغولا تواجه مخاطر ديون متزايدة وسط تراجع إيرادات النفط

قال صندوق النقد الدولي إن أنغولا تواجه مخاطر ديون متزايدة، في الوقت الذي تراجع فيه إيرادات النفط وزادت تكاليف الاقتراض الخارجي.

وقال الصندوق في بيان صدر في وقت متأخر مساء الجمعة، إن الوضع المالي الإجمالي لأنغولا تدهور، إلى جانب أنه من المتوقع أن يزيد العجز في موازنتها ثلاث مرات إلى 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري، مما يعكس انخفاض أسعار النفط وتراجع الناتج.

وأضاف الصندوق: «تفيد التقييمات بأن قدرة أنغولا على السداد ملائمة، ولكنها معرضة للمخاطر، وزادت المخاطر منذ العام الماضي»، بحسب وكالة «بلومبرغ».

وتابع: «في سيناريو معاكس يتسم باستمرار تحديات إنتاج النفط وزيادة الضغوط الناتجة عن أسعار النفط، سوف تضعف مؤشرات السداد، مما يزيد من مخاطر القدرة على السداد».

وعانت أنغولا، وهي أكبر منتج للنفط في أفريقيا بعد نيجيريا وليبيا، من تراجع أسعار الخام والناتج في السنوات الأخيرة.

وفي حين حددت الحكومة سعر برمبيل النفط عند 70 دولاراً في موازنتها لعام 2025، فإن العقود الآجلة لخام برنت تراجعت من ذروة بلغت أكثر من 82 دولاراً في يناير (كانون الثاني) لنحو 65.50 دولار في ختام تعاملات الجمعة.



الشرق الأوسط

العراق يؤكد ضرورة التنسيق والتعاون في منظمة «أوبك» للحفاظ على استقرار السوق

أكد رئيس مجلس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، السبت، ضرورة التنسيق والتعاون في منظمة «أوبك» للحفاظ على استقرار سوق الطاقة.

وذكر بيان للمكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، أن «رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني استقبل الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هيثم الغيص، على هامش مشاركته في افتتاح فعاليات منتدى بغداد الدولي للطاقة، بحضور وزير النفط حيان عبد الغني».

وأكد رئيس الوزراء «ضرورة التنسيق والتعاون المستمر بين الدول الأعضاء في المنظمة للحفاظ على استقرار سوق الطاقة في مختلف مجالاتها»، مشيراً إلى «أهمية انعقاد المنتدى الدولي للطاقة...».

من جانبه، أشار الغيص إلى أن «احتضان بغداد فعاليات منتدى الطاقة الدولي ينسجم مع دورها الفاعل والتاريخي في قطاع النفط والطاقة، وهو ما تجسّد في كونها المكان الذي تأسست فيه منظمة (أوبك) قبل 65 عاماً».



الشرق الأوسط

العراق يبرم اتفاقاً مع عُمان لتخزين 10 ملايين برميل من نفطه في «الدقم» وتسويقه عالمياً

سومو»، ممثلاً عن وزارة النفط الاتحادية العراقية.

وتشكل المذكرتان محطة محورية في مسار التعاون الاقتصادي بين سلطنة عُمان والعراق، وتفتحان آفاقاً واعدة للنمو المشترك عبر تطوير مرافق حديثة لتخزين النفط وتعظيم القيمة من تجارته بالاستفادة من الخبرات التجارية والتشغيلية المشتركة، بما يعزز موقع البلدين بوصفهما محورين رئيسيين في تجارة الطاقة العالمية.

وأكد المهندس سالم الهاشمي، أن هذه الشراكة الاستراتيجية تُمثل خطوة نوعية تُعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي رائد لقطاع الطاقة، وتدعم العلاقات الثنائية والتكامل الاقتصادي بين البلدين، مضيفاً أن «أوتكو»، منذ بدء عملياتها في محطة رأس مركز عام 2023، قامت بمناولة وتخزين ما يزيد عن 300 مليون برميل من النفط الخام.

وأوضح أن تصميم محطة رأس مركز خارج مضيق هرمز يمنحها ميزة تنافسية كبيرة؛ إذ تتيح للشركات العالمية تخزين النفط الخام بكميات عالية ولفترات زمنية مرنة، مما يعزز جاهزية سلطنة عُمان لتكون مركزاً لوجيستياً عالياً للطاقة.

وأشار الهاشمي إلى أن الشركة العُمانية للصهاريج تقوم حالياً بتشغيل مشروع رأس مركز لتخزين النفط الخام ويشمل 8 خزانات للنفط مع منصة الاستيراد والتصدير

أعلنت مجموعة «أوكيو» العمانية المتخصصة في قطاع الطاقة، السبت، توقيع مذكرتي تعاون مع شركة تسويق النفط العراقية «سومو»، التابعة لوزارة النفط الاتحادية العراقية، لتخزين النفط العراقي في المنطقة الاقتصادية «الدقم» وتسويقه في الأسواق العالمية.

وتمثلت المذكرة الأولى في تأسيس شراكة استراتيجية لتطوير وتنفيذ مشروع متكامل لتخزين النفط الخام العراقي برأس مركز في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ويشمل المشروع إنشاء مرافق لتخزين وتحميل وتفريغ النفط الخام بسعة أولية تبلغ 10 ملايين برميل قابلة للزيادة، وفقاً للنموذج الاقتصادي لعملية الاستثمار.

في حين تمثلت المذكرة الثانية في قيام شركة «أوكيو للمتاجرة» بتسويق النفط الخام العراقي في الأسواق العالمية والاستفادة من القدرات والخبرات الإدارية والتجارية لدى الطرفين في مجال تعزيز القيمة التجارية المضافة من المتاجرة بالنفط العراقي الخام في الأسواق العالمية وفتح آفاق واسعة لمزيد من التعاون التجاري وتبادل الخبرات بين الجانبين.

وقّع مذكرتي التعاون كلٌّ من سالم بن مرهون الهاشمي، المدير التنفيذي لـ«الشركة العُمانية للصهاريج (أوتكو)»، ووائل بن زهير الجمالي، الرئيس التنفيذي لـ«شركة أوكيو للمتاجرة»، ممثلين عن مجموعة «أوكيو»، إلى جانب علي نزار الشطري، المدير العام لـ«شركة تسويق النفط العراقية -



أساسيين في مشهد الطاقة العالمي، بما يتمتعان به من مقومات وموارد وبخٍ أساسية تؤهلها لأداء دور مركزي في تحقيق أمن الطاقة في المنطقة وتلبية الطلب العالمي المتزايد».

وأضاف لوكالة الأنباء العُمانية أن هذه الشراكة تعد فرصة لابتكار تحالفات جديدة تعزز دور سلطنة عُمان بوصفها مركزاً للتجارة والاستثمار، وتدعم مساعي الشركة من خلال هذا التعاون، مبيناً أن قيمة حجم المتاجرة السنوي في مجال الطاقة لشركة «أوكيو للمتاجرة» تبلغ ما يعادل 55 مليون طن تشمل النفط الخام، والمشتقات النفطية، وغاز البترول المسال، والغاز الطبيعي المسال، والميثانول، والأمونيا، واليوربا، والمنتجات البتروكيمياوية، وغيرها من المنتجات البترولية ذات الصلة.

من جهته قال المهندس علي نزار الشطري، المدير العام لشركة تسويق النفط «سومو»، إن هذه الشراكة مع مجموعة «أوكيو» تمثل خطوة استراتيجية في تخزين النفط العراقي خارج مضيق هرمز وقريباً من خطوط الشحن للأسواق العالمية، مشيراً إلى أن ذلك سيوفر بديلاً مضموناً لاستدامة إمدادات النفط العراقي إلى الأسواق العالمية.

وأضاف تتمتع «أوكيو للمتاجرة» بخبرات تجارية وقدرات فنية وسلسلة من الشراكات الاستراتيجية مع كبرى المؤسسات النفطية والمالية العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز القيمة التجارية المضافة للنفط العراقي الخام في الأسواق العالمية وتقديم حلول موثوقة لتواكب التحولات المتسارعة في قطاع الطاقة.

والأنظمة المركزية المصاحبة، موضحاً أن مشروع رأس مركز يعد من أكبر مشروعات التخزين في المنطقة بسعة تخزينية تصل إلى 26 مليون برميل في المرحلة الأولى مع إمكانية التوسع المستقبلي لتلبية الطلب، وتقوم الشركة بتشغيل محطة تصدير المنتجات النفطية النظيفة في الرصيف البحري بميناء الدقم التابعة لمصفاة الدقم.

وتقوم الشركة العُمانية للصحاري حالياً بتشغيل مشروع رأس مركز لتخزين النفط الخام والذي يشمل ثمانية خزانات للنفط مع منصة الاستيراد والتصدير والأنظمة المركزية المصاحبة. ويعد مشروع رأس مركز من أكبر مشاريع التخزين في المنطقة بسعة تخزينية تصل إلى 26 مليون برميل في المرحلة الأولى، مع إمكانية التوسع المستقبلي لتلبية الطلب. كما تقوم الشركة بتشغيل محطة تصدير المنتجات النفطية النظيفة في الرصيف البحري بميناء الدقم التابعة لمصفاة الدقم.

كما تعمل الشركة على تطوير مشاريع استراتيجية في مجال الطاقة النظيفة من خلال شراكات محورية مع شركات عالمية لتطوير قدراتها التشغيلية والتقنية وفق المعايير الدولية، تشمل تخزين ومناولة الأمونيا والهيدروجين الأخضر، بما ينسجم مع «رؤية عُمان 2040» والتحول العالمي نحو الطاقة منخفضة الكربون.

من جانبه قال وائل بن زهير الجمالي، الرئيس التنفيذي لـ«شركة أوكيو للمتاجرة»: «يمثل التعاون مع (سومو) منصة جديدة لإعادة تشكيل مشهد تجارة النفط في المنطقة. ونحن في (أوكيو للمتاجرة) نرى في هذه الشراكة فرصة لابتكار تحالفات جديدة تعزز دور عُمان مركزاً للتجارة والاستثمار، وتدعم مساعيها. من خلال هذا التعاون، تبرز سلطنة عُمان وجمهورية العراق بوصفهما محورين



الشرق الأوسط

«إكسون موبيل» الأميركية تبحث دخول قطاع النفط العراقي

صرح وكيل وزارة النفط العراقية باسم محمد خضير، السبت، بأن شركة «إكسون موبيل» الأميركية تُجري حالياً نقاشات مع وزارة النفط العراقية للدخول في مشاريع كبيرة في القطاع النفطي العراقي.

وقال خضير، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية، على هامش فعاليات منتدى بغداد الدولي للطاقة، إن الشركات النفطية الأميركية ليست غائبة عن السوق العراقية، فهناك شركات مثل «هالبرتون» و«بيكر هيوز شلمبرغر» و«كي بي آر» و«شيفرون» تعمل حالياً في العراق وحالياً «إكسون موبيل» تُجري نقاشات للعمل في العراق.

وأضاف أن شركة «إكسون موبيل» في نقاشاتها الحالية تريد مشاريع كبيرة، وهي الآن في الطريق.

وذكر أن دخول الشركات الأميركية يمثل رسالة جليّة بأن هناك بيئة استثمارية جاذبة بعد الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، لافتاً إلى أن وزارة النفط كانت جريئة في تعاقداتها السابقة مع الشركات الأجنبية مثل «توتال» و«بي بي»، وهذا دفع الشركات الأميركية إلى العمل في العراق.

وأوضح خضير أن الحكومة العراقية وفّرت كل المتطلبات لحكومة كردستان والشركات العاملة في الإقليم، وهذا الموضوع مازال قيد المناقشة لاستئناف تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي من حقول الإقليم.



"أدنوك" تدرس تمويلاً بـ10 مليارات دولار للاستحواذ على "سانتوس"

اقتصاد الشرق

الجهات التنظيمية لتسهيل الحصول على الموافقة لإتمام الصفقة، بحسب الأشخاص المطلعين.

وأوضحوا أن المحادثات لا تزال جارية ولم يتخذ أي قرار نهائي بعد، مضيفين أن تفاصيل مثل الحجم النهائي للتمويل قد تتغير. ورفض ممثلو التحالف الذي تقوده "إكس آر جي" و"جيه بي مورغان" التعليق، فيما لم ترد "سانتوس"، ومقرها أديلايد، على طلبات التعليق خارج ساعات العمل الرسمية.

مددت شركة "سانتوس" فترة الحصرية للمرة الثانية الشهر الماضي، موضحة أن التحالف طلب مزيداً من الوقت لاستكمال إجراءات الفحص النافي للجهالة والحصول على الموافقات اللازمة لإبرام صفقة ملزمة. كما أعلنت الشركة في أغسطس عن أرباح فاقت التوقعات.

المساهمون يقبلون عرض أدنوك رفض الرئيس التنفيذي لـ"سانتوس" كيفن غالغر عدة محاولات استحواذ من شركات منافسة على مدى السنوات الماضية، ما أثار استياء بعض المستثمرين غير الصبورين. وأوصى مجلس إدارة ثاني أكبر شركة منتجة للوقود الأحفوري في أستراليا بقبول العرض النقدي المقدم من "أدنوك" والبالغ 5.76 دولار للسهم.

تراجع سهم "سانتوس" بنسبة 0.6% ليغلق عند 7.80 دولار أسترالي يوم الجمعة، لكنه لا يزال مرتفعاً بنحو 17% منذ بداية العام، لتقدر القيمة السوقية للشركة عند 25.3 مليار دولار أسترالي (16.6 مليار دولار).

تدرس شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" الحصول على تمويل بأكثر من 10 مليارات دولار من بنوك محلية ودولية، في إطار سعيها للاستحواذ على شركة سانتوس الأسترالية لإنتاج الوقود الأحفوري، والتي تبلغ قيمتها حوالي 19 مليار دولار، وفقاً لأشخاص مطلعين.

وأضاف الأشخاص، الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لسرية العملية، أن بنك "جيه بي مورغان" تسييس أندكو، وهو أيضاً المستشار المالي للمجموعة التي تقودها أدنوك، يقود حزمة التمويل.

وأشار الأشخاص إلى أن المناقشات بين "أدنوك" و"سانتوس" تتقدم في سعيهما للتوصل إلى اتفاق ملزم بحلول 19 سبتمبر، عند انتهاء فترة الحصرية.

تتولى "إكس آر جي" (XRG)، الذراع الاستثمارية لـ"أدنوك"، قيادة تحالف يضم "القابضة" (Abu Dhabi Develop-ment Holding) و"كارلايل غروب" (Carlyle Group)، بهدف الاستحواذ على "سانتوس" مقابل 18.7 مليار دولار. وتتيح هذه الصفقة، التي أُعلن عنها في يونيو، لـ"أدنوك" الانضمام إلى نظرائها، بمن فيهم "أرامكو السعودية"، في استهداف سوق الغاز الطبيعي المسال، الذي يُعد من أسرع أسواق الوقود الأحفوري نمواً.

التقييم والموافقات التنظيمية يعمل التحالف على تنفيذ إجراءات الفحص النافي للجهالة، والحصول على الموافقات الداخلية، وكذلك التواصل مع



الشرق الأوسط الغيص: إنتاج «أوبك بلس» سيزيد إلى 64 مليون برميل يومياً بحلول 2050

وأشار السوداني إلى وجود ترتيبات لتسهيل دخول شركات النفط الكبرى إلى البلاد.

وانطلقت فعاليات «منتدى بغداد الدولي للطاقة 2025»، السبت، بحضور رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، ومشاركة وزراء طاقة، وقادة منظمات دولية وكبرى الشركات العالمية.

ويشارك في المنتدى وزراء طاقة من مصر والأردن وقطر وإيران وتركيا وليبيا، إلى جانب قيادات من منظمات دولية بارزة مثل منظمة «أوبك» و«منتدى الدول المصدرة للغاز»، فضلاً عن مؤسسات وطنية عراقية معنية بقطاع الطاقة، وممثلي كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال النفط والغاز والطاقة المتجددة. وفقاً ل«وكالة الأنباء العراقية». وقال السوداني: «إن النفط العراقي سيستمر في تغذية الأسواق العالمية، لما يزيد على 120 عاماً في أقل التقديرات رغم أن حصتنا التصديرية لا تتناسب مع حجم الاحتياطي، والقدرة الإنتاجية، وعدد السكان»، مؤكداً «الانفتاح على استقبال الشركات النفطية الراغبة في الاستثمار في النفط والغاز».

وأشار إلى أنه «كان لزاماً علينا أن نعمل على محاور متعددة، في التعامل مع الثروة النفطية، والتوسعات في قدرات المصافي الحالية، وافتتاح مصفى كربلاء العملاق، وتشغيل كل وحدات التكرير وتطويرها في باقي المصافي العراقية، فضلاً عن إعلان 6 فرص استثمارية في قطاع المصافي؛ تعزيزاً للشراكة مع القطاع الخاص».

قال هيثم الغيص، الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترو (أوبك)، السبت، إن التوقعات تشير إلى أن إنتاج تحالف «أوبك بلس» من النفط، بقيادة أعضاء المنظمة، سيرتفع من 49 مليون برميل يومياً إلى نحو 64 مليون برميل يومياً بحلول عام 2050.

وأشار الغيص، خلال كلمته في فعاليات «منتدى بغداد الدولي للطاقة 2025»، السبت، إلى أن زيادة الإنتاج ستكون من أجل استقرار أسواق النفط، بينما أشار إلى أن الطلب على النفط سيزداد خلال الفترة المقبلة.

وأضاف: «المنظمة تجدد التزامها بالعمل من أجل مستقبل طاقي مستدام، يوازن بين احتياجات التنمية وحماية البيئة». وتابع: «من المهم أن ندرك أن مستقبل الطاقة يختلف باختلاف الزمان والمكان، فقد علمنا تاريخ الطاقة أن التقدم لا يعني الإلغاء».

وأشار الغيص إلى أن «التخلي عن النفط والغاز يفتقر إلى الواقعية، فالنفط هو الشريان العالمي وعصب الإمداد الغذائي»، مبيناً أن «تقديرات (أوبك) تشير إلى أن الطلب على النفط سوف يزداد».

حصّة العراق

من جانبه، قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، إن العراق يأمل أن تعيد الدول المنتجة الأخرى النظر في حصته من تصدير النفط لتعكس قدرته الإنتاجية بشكل أفضل.



ولفت إلى أنه «أمامنا هدف استراتيجي، لتحويل الصادرات النفطية للعراق إلى مشتقات عالية القيمة، بدلاً من النفط الخام، بنسبة لا تقل عن 40 في المائة من مجمل إنتاجنا، بحلول عام 2030، وقد شرعنا بالفعل بالمشروعات النفطية على هذا الأساس»، مبيناً، أنه «أجرينا محادثات قبل أسابيع لإعادة تفعيل خط التصدير العراقي - السوري، ليكون خياراً من بين خيارات تنوع منافذ التصدير العراقية، مع توفير مرونة في قدرات نقل النفط الخام، وقد باشرنا بالفعل بمد أنبوب (بصرة - حديثة) بطول 685 كيلومتراً الذي يقع في هذا الاتجاه».

إلى ذلك، قال المدير العام لشركة تسويق النفط العراقية (سومو)، في كلمته بالمؤتمر، إنه من المتوقع أن يتراوح متوسط صادرات البلاد من النفط في سبتمبر (أيلول) بين 3.4 مليون و3.45 مليون برميل يومياً.



الشرق الأوسط

تأسيس مشروع لتخزين النفط العراقي في سلطنة عمان

و«سومو» لتشجيع الاستثمارات الثنائية وتوفير فرص عمل جديدة في القطاعين الخاص والعام، وتعزيز مسيرة النمو الاقتصادي المستدام، بما يعكس تطلع «أوكيو» إلى توسيع حضورها العالمي وترسيخ موقعها باعتبارها شريكاً موثوقاً به في تجارة واستثمار الطاقة.

وقعت شركتا العمانية للصحاريج (أوتكو) وأوكيو للمتاجرة، التابعتان لمجموعة «أوكيو» العمانية، مذكرتي تفاهم مع شركة تسويق النفط العراقية (سومو) ضمن الزيارة الرسمية التي قام بها محمد شياع السوداني رئيس مجلس وزراء العراق إلى سلطنة عمان مؤخراً.

ووفق وكالة الأنباء العمانية، السبت، تمثلت المذكرة الأولى في تأسيس شراكة استراتيجية لتطوير وتنفيذ مشروع متكامل لتخزين النفط الخام العراقي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ويشمل المشروع إنشاء مرافق لتخزين وتحميل وتفريغ النفط الخام بسعة أولية تبلغ 10 ملايين برميل قابلة للزيادة، وفقاً للنموذج الاقتصادي لعملية الاستثمار.

في حين تنص المذكرة الثانية على قيام شركة أوكيو للمتاجرة بتسويق النفط الخام العراقي في الأسواق العالمية والاستفادة من القدرات والخبرات الإدارية والتجارية لدى الطرفين في مجال تعزيز القيمة التجارية المضافة من المتاجرة بالنفط العراقي الخام في الأسواق العالمية، وفتح آفاق واسعة للمزيد من التعاون التجاري وتبادل الخبرات بين الجانبين.

وتشكل هاتان المذكرتان محطة محورية في مسار التعاون الاقتصادي بين سلطنة عمان والعراق؛ إذ تفتحان آفاقاً واعدة للنمو المشترك عبر تطوير مرافق حديثة لتخزين النفط وتعظيم القيمة من تجارته بالاستفادة من الخبرات التجارية والتشغيلية المشتركة، بما يعزز موقع البلدين باعتبارهما محورين رئيسيين في تجارة الطاقة العالمية. كما تتيح المذكرتان فرصاً لتبادل المعارف بين «أوكيو»



الشرق الأوسط الكرمليين: روسيا لن تبيع الطاقة بأسعار غير مربحة

عميلاً بديلاً لأوروبا، التي تسعى إلى الاستغناء عن إمدادات الطاقة الروسية؛ بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا منذ عام 2022. ووقّعت روسيا والصين مذكرة تفاهم ملزمة لبناء خط الأنابيب خلال زيارة بوتين للصين هذا الأسبوع، لكن شركة الطاقة الروسية «غازبروم»، التي تهدف إلى بدء توريد الغاز عبر خط الأنابيب بحلول عام 2030، قالت إنه لم يتم الاتفاق على الأسعار بعد.

وقال بوتين، متحدثاً في منتدى اقتصادي في فلاديفوستوك: «هذا أحد أكبر مشروعات الطاقة في العالم».

وأضاف أن السعر «سيُحسب باستخدام الصيغة نفسها المستخدمة في عمليات التسليم إلى أوروبا... إنها تعتمد كلياً على قوى السوق». وخسرت روسيا معظم سوق الغاز بأوروبا منذ بداية الحرب في أوكرانيا.

وصحّح رئيس الوزراء المنغولي زاندانشاتار غومبوجاف، الذي سيمر خط الأنابيب الجديد عبر بلاده، في الفعالية نفسها، بأن أولان باتور مستعدة للمضي قدماً، ولكن هناك تفاصيل لا تزال بحاجة إلى حل. وأضاف أن منغوليا قد تشتري بعضاً من الغاز الروسي.

الغاز

إلى ذلك، وصلت إلى الصين، السبت، ناقلة ثانية تحمل الغاز الطبيعي المسال من مصنع تصدير روسي خاضع لعقوبات أميركية، فيما تواصل بكين توسيع علاقاتها مع موسكو، في تحدٍّ لواشنطن.

أكد المتحدث باسم الكرمليين دميتري بيسكوف، السبت، أن روسيا لن تبيع مواردها من الطاقة بأسعار غير مربحة، مشدداً على أن مصالح البلاد ستكون محفوظة في أي اتفاقات دولية.

وقال بيسكوف، في مقابلة مع وكالة «سبوتنيك»، على هامش منتدى الشرق الاقتصادي في فلاديفوستوك: «من الطبيعي ألا تبيع روسيا مواردها بأسعار غير مفيدة لمصلحتها الوطنية».

وجاء ذلك رداً على سؤال حول ضمان مصالح موسكو في اتفاقية مشروع «قوة سيبيريا 2» لنقل الغاز.

وكان رئيس شركة «غازبروم»، أليكسي ميللر، أعلن توقيع مذكرة قانونية ملزمة مع شركة النفط والغاز الوطنية الصينية بشأن بناء خط أنابيب الغاز «قوة سيبيريا 2»، وخط العبور عبر منغوليا «اتحاد الشرق».

ويهدف المشروع إلى نقل الغاز من حقول غرب سيبيريا إلى الصين عبر منغوليا، مع توقعات بأن يمتد العقد لمدة 30 عاماً.

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الجمعة، إن خط أنابيب الغاز «قوة سيبيريا 2» المُخطّط له إلى الصين هو «مشروع ذو منفعة متبادلة»، وإن سعر الغاز سيعتمد على آلية سعر السوق المماثلة لتلك المُستخدمة لتوريد الغاز إلى أوروبا.

واقترحت روسيا هذا المسار منذ سنوات، لكن الخطة اكتسبت أهمية متزايدة، حيث تتطلع إلى بكين بوصفها



ووصلت ناقلة النفط فوسخود، التي تحمل شحنة من مصنع الغاز الطبيعي المسال 2 في القطب الشمالي إلى محطة استيراد بيهاي في جنوب الصين، طبقاً لبيانات تتبع السفن التي جمعتها وكالة «بلومبرغ»، السبت.

وكانت الشحنة الأولى من مصنع الغاز الطبيعي المسال 2 في القطب الشمالي قد وصلت إلى الصين في أواخر أغسطس (آب). وجاء ذلك قبل زيارة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، التي عززت خلالها الدولتان علاقتهما في مجال الطاقة بسلسلة من اتفاقيات خطوط أنابيب الغاز.

وكان مصنع الغاز الطبيعي المسال 2 في القطب الشمالي، قد واجه مشكلات في العثور على مشترين بعد إدراجه في القائمة السوداء من قبل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في عام 2023.

وربما تستغرق الشحنات الأخرى وقتاً أطول للوصول، نظراً لتراكم الجليد على طريق البحر الشمالي، مما يجعل من الصعب على السفن التقليدية عبور الطريق الأقصر إلى آسيا.



عكاظ ما مصير صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل ؟

وأشار إلى قدرة مصر على تنويع مصادرها عبر اتفاقات مع قبرص، وتعزيز حصتها من الطاقة المتجددة والنووية بحلول 2027-2028.

تاريخياً، تعود محاولات الربط الغازي بين مصر وإسرائيل إلى تسعينات القرن الماضي، حين سعت القاهرة لاستخدام التعاون الاقتصادي كأداة لخفض التوتر ودعم الفلسطينيين، إلا أن التقلبات السياسية وحوادث 2011 أوقفت تدفقات الغاز المصري لإسرائيل.

تحوّلت واحدة من أضخم صفقات الطاقة في تاريخ التعاون بين القاهرة وتل أبيب، والبالغة قيمتها 35 مليار دولار، إلى ورقة ضغط سياسية بعدما كشفت صحيفة إسرائيل هيوم عن تعليمات من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعدم استكمال تنفيذ الاتفاق إلا بموافقة المباشرة.

الاتفاق، الذي وقعته شركة إسرائيلية قبل أشهر، يقضي بتوريد نحو 130 مليار م3 من الغاز إلى مصر حتى عام 2040، مع رفع الكميات المصدّرة من 4.5 مليار م3 سنوياً إلى 12 مليار م3. الصفقة تمثل ركيزة لتطوير حقل ليفيathan الإسرائيلي العملاق، لكنها في الوقت ذاته تمنح القاهرة منفذاً لتأمين احتياجاتها وتنويع مصادر الطاقة.

وسيلة ضغط

ويرى محللون أن إسرائيل تستخدم ورقة الطاقة كوسيلة ضغط سياسي، رغم أن التراجع عن الصفقة قد يترتب عليه غرامات جزائية ضخمة، فضلاً عن محدودية بدائل التصدير أمام تل أبيب.

من جانبه، أوضح وزير البترول المصري الأسبق أسامة كمال، في مقابلة مع «العربية Business»، أن لمصر أوراق قوة واضحة، إذ تمتلك 5 وحدات لإعادة تغويز الغاز بطاقة تتجاوز 3 مليارات قدم 3 يومياً، إضافة إلى إنتاج محلي يفوق 4 مليارات قدم 3، ما يجعلها أقل اعتماداً على الغاز الإسرائيلي.

تنويع المصادر



الأنظار على مشتريات الصين من النفط وسط توقعات فائض العروض

اقتصاد الشرق

اجتماع "أوبك+" المرتقب يُنتظر أن تكون قدرة السوق العالمية على امتصاص العروض من بين نقاط النقاش الرئيسية عندما تعقد دول تحالف "أوبك+" اجتماعها يوم الأحد لمناقشة الإمدادات. وسط توقعات بأن تسعى السعودية والمجموعة إلى تسريع استئناف جزء إضافي من الإنتاج المتوقف، ما يزيد من المخاوف بشأن فائض قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار، فيما تبقى جميع السيناريوهات مطروحة.

بحسب أنطوان هالف، المحلل لدى شركة "كايروس" (Kayros)، فقد وُجِه نحو 10% من مخزون الخام في البلاد إلى احتياطاتها البترولية الاستراتيجية. كما تمت إضافة قدرات جديدة في التكرير، من بينها مصفاة "داكسي" التابعة لشركة "سينوك" (CNOOC)، إلى جانب توفير مساحات تخزين إضافية.

وكتب معهد أكسفورد لدراسات الطاقة في مذكرة أنه من المحتمل أيضاً أن تسعى بكين لزيادة كمية البراميل المخزنة، في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية خلال السنوات القليلة الماضية.

مستويات المخزونات حول العالم بينما أظهرت عقود النفط الآجلة في الصين خلال الأسابيع الماضية مؤشرات على ضعف في السوق، واصل الخامان المرجعيان العالميات الإشارة إلى سُخ نسبي في العروض.

هذا يعود إلى أن تراكم المخزونات هذا العام لم يظهر في المراكز

وسط توقعات باقتراب سوق النفط من تخمة في العروض، يتابع التجار عن كثب تحركات الصين الشرائية لمعرفة ما إذا كانت ستتمكن من امتصاص الفائض الذي يُنتظر أن تصخه دول منتجة للخام حول العالم.

في وقت سابق من هذا العام، سارعت الصين لشراء ملايين البراميل من النفط الخام، بما فيها كميات أُضيفت إلى مخزونها الاستراتيجي. لكن مع ارتفاع الطلب المحلي، تباطأت وتيرة التكديس، فيما تبقى التوقعات قائمة بأن تواصل بكين تعزيز مخزونها، ما يجعل خطواتها المقبلة محورية.

لا تزال شبكة صهاريج النفط الضخمة في الصين ممتلئة بنسبة تزيد قليلاً عن 50% من طاقتها الاستيعابية، ويقول التجار إن موجة شراء جديدة ستحد من تداعيات التخمة المتوقعة في الأسواق الأخرى، بحسب بيانات "أويل إكس" (OilX). وهذا أمر بالغ الأهمية لأن ارتفاع مشتريات الصين سيمنع تراكم العروض في عدد محدود من المراكز في منطقة الغرب الأوسط الأميركي وشمال غرب أوروبا، مما يحد من مدى تراجع الأسعار.

كتب محللو "إتش إس بي سي هولدينغز" (HSBC Holdings)، ومن بينهم كيم فوستير، هذا الأسبوع: "السؤال الرئيسي هو أين ستظهر زيادات المخزون. فإذا واصلت الصين استيعاب الفائض النفطي عبر احتياطاتها الاستراتيجية، كما فعلت في الربع الثاني، فإن وتيرة تراكم المخزونات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تبقى محدودة".



هبوطي حاد.

مع ذلك، تبرز مؤشرات على بدء ارتفاع الإنتاج. فقد اقترب إنتاج البرازيل من 4 ملايين برميل يومياً للمرة الأولى خلال الصيف، ومن المقرر أن يدخل حقل جديد الخدمة في البلاد قبل نهاية العام.

وفي غيانا، قفز الإنتاج من مستويات معدومة إلى نحو مليون برميل يومياً، بينما حققت منطقة ألبرتا، قلب صناعة النفط في كندا، مستوى قياسياً في يوليو.

ارتفاع تقديرات الإنتاج الأميركي

في الوقت نفسه، ورغم المخاوف بشأن تراجع الإنتاج الأميركي، واصلت إدارة معلومات الطاقة خلال الأشهر الماضية تعديل توقعاتها لعروض النفط بالزيادة.

وينتظر التجار حالياً أن تظهر تلك الزيادات في مراكز التخزين الرئيسية.

فقد قالت ناديا مارتن ويغن، مديرة في شركة "سفيلاندي كابيتال" (Svelland Capital)، في مقابلة مع تلفزيون "بلومبرغ": "عند النظر إلى مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نجد أنها لا تزال عند مستويات منخفضة نسبياً. صحيح أن هناك تخمة متوقعة في العروض، لكننا بحاجة لرؤية هذا الأمر يتحقق فعلياً".

الغربية. ففي كوشينغ بولاية أوكلاهوما، التي تضم نحو 15 محطة تخزين تشكل الأساس لعقد خام غرب تكساس الوسيط الآجل، ظلت مستويات المخزون قريبة من أدنى مستوياتها الموسمية منذ سنوات عديدة هذا العام.

وأفادت وكالة الطاقة الدولية أن المخزونات العالمية ارتفعت في الربع الثاني بأسرع وتيرة منذ الربع الثالث من 2020، حين كان الاقتصاد العالمي يريزح تحت وطأة جائحة "كوفيد-19". وخلال تلك الفترة، صعدت المخزونات في الدول المتقدمة بنحو 60 ألف برميل يومياً، بينما زادت في بقية المناطق بأكثر من مليون برميل يومياً.

مع ذلك، قد يكون من الضروري هبوط الأسعار عن مستوياتها الحالية لكي تُقدم الصين على الشراء بكميات كبيرة، وفقاً لفريدريك لاسير، رئيس قسم الأبحاث في "غونفور غروب" (Gunvor Group).

وأوضح قائلاً: "العامل الحاسم الذي يتحدث عنه الجميع هو الصين. ليس من أجل الاستهلاك المباشر، بل لأننا شهدنا اتجاهاً واضحاً لديها لزيادة مخزونها من الخام. لكن إذا كان من المتوقع أن تعود الصين لتخزين مليون برميل يومياً، فذلك يتطلب انخفاضاً كبيراً في الأسعار لتحفيزها".

طاقات تخزين فائضة للنفط تتوفر في الصين وخارجها مساحات شاسعة لاستيعاب النفط غير المرغوب فيه.

فقد أشار "بنك أوف أميركا" (Bank of America) في تقرير الشهر الماضي إلى أن هناك قرابة مليار برميل من السعة الفارغة في صهاريج التخزين حول العالم يمكن ملؤها، وهو ما قد يعني أن الأسواق قد تتجنب الانزلاق إلى مسار



أنس الحجري: صناعة النفط واجهت حربًا من الجميع.. وهذه أسباب تراجع الاستثمارات

أحمد بدر

حملات منظمة ضد صناعة النفط أوضح أنس الحجري أن السؤال الجوهرى هو: هل انخفاض الاستثمار نتيجة تهويل إعلامي وبيئي أم أن التراجع طبيعي؟ مؤكدًا أن وكالة الطاقة الدولية والجماعات البيئية أدت دورًا رئيسًا في تضخيم المخاوف حول مستقبل صناعة النفط.

وأضاف أن الحرب شنت من مؤسسات كبرى، منها الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الدولية، ووسائل إعلام غربية، بالإضافة إلى تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة، التي وصفها الحجري بأنها غير لائقة وتستهدف القطاع بصورة مباشرة.

وأشار خبير اقتصادات الطاقة إلى أن الحملة لم تقتصر على دول الخليج، بل استهدفت صناعة النفط عالميًا، مع مشاركة حكومات أوروبية، ومنظمات بيئية، وإدارة الرئيس بايدن ونائبته، وحقى بعض الولايات الأمريكية.

وأكد أن هذه الضغوط خلقت صورة سلبية لدى المستثمرين والمضاربين، ما دفعهم إلى الابتعاد عن الاستثمار في صناعة النفط والبحث عن بدائل أكثر قبولاً سياسيًا مثل الطاقة المتجددة، لا سيما مع انتشار سياسات تغير المناخ.

ويرى الحجري أن هذا المناخ الإعلامي والسياسي جعل القطاع يبدو كأنه في طريقه إلى التراجع، في حين الواقع يعكس استمرار الطلب على النفط في الاقتصادات الكبرى مثل الصين والهند.

تشهد صناعة النفط في السنوات الأخيرة ضغوطًا غير مسبوقة، نتيجة تداخل عوامل سياسية واقتصادية وبيئية، ما انعكس على مستويات الاستثمار عالميًا، ومع ذلك، فإن قراءة المشهد تحتاج إلى فهم دقيق للفصل بين القرارات السياسية والواقع الفعلي للطلب على الطاقة.

ويؤكد مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجري، أن تراجع الاستثمارات لم يكن نتيجة طبيعية لتراجع الطلب، وإنما جاء بسبب حملات منظمة من جهات دولية وبيئية وحكومية.

وأضاف أن القرارات السياسية في الولايات المتحدة، إلى جانب التوجهات العالمية حول المناخ، أسهمت في إضعاف ثقة المستثمرين بقطاع النفط، ما انعكس مباشرة على قرارات الاستثمار في المشروعات طويلة الأجل.

وحذّر الحجري من أن تجاهل الأسباب الحقيقية وراء التراجع قد يؤدي إلى نتائج عكسية في صناعة النفط، خصوصًا أن الطلب العالمي على النفط ما يزال قويًا، في حين تراجعت الاستثمارات بفعل عوامل لا علاقة لها بالسوق نفسها.

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة" الأسبوعي، الذي يقدمه أنس الحجري على مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، وجاءت بعنوان: "هل تنخفض أسعار النفط خلال الربع الرابع وفي 2026؟".



رفع التكاليف بنسب وصلت إلى 12%، ما أدى إلى تأخير المشروعات الجديدة وزيادة أعباء المستثمرين.

ومن ثم، وفق الحجى، فإن هذه القرارات مجتمعة تمثّل أسبابًا سياسية وليست اقتصادية أو مرتبطة بالطلب على النفط، ما يجعل تصويرها كأفول صناعة النفط غير منطقي.

الاندماجات والفوضى في الأسواق

لفت أنس الحجى إلى أن الحرب التجارية وقرارات ترمب خلقت حالة من الضبابية والفوضى في الأسواق، ما جعل الشركات تتردد في ضخ استثمارات جديدة في صناعة النفط.

وأضاف أن تقلب قرارات الإدارة الأميركية زاد من صعوبة التخطيط طويل الأمد، فأصبح المستثمرون أكثر حذرًا وأقل استعدادًا للمخاطرة، إذ إن الإعلام اليساري تجاهل جانبًا مهمًا يتمثّل في موجة الاندماجات والاستحوادات الكبرى في صناعة النفط الأميركية خلال السنوات الأخيرة.

كما أن اندماج شركات عملاقة مثل إكسون موبيل مع منتجين كبار للنفط الصخري أدى إلى انشغال هذه الشركات بعمليات الدمج الداخلي بدل التوسع الاستثماري، ومثل هذه العمليات تستغرق وقتًا طويلًا قد يمتد لعامين، ما ينعكس على انخفاض الاستثمارات مؤقتًا، قبل أن تعود الشركات لضخ الأموال بعد استقرار هيكلها الجديد.

وأشار إلى أن هذه المرحلة عادة ما تشهد خفصًا في التكاليف عبر دمج الإدارات والاستغناء عن الوظائف المكررة، وهو ما يظهر في انخفاض الإنفاق مؤقتًا.

لذلك فإن تجاهل هذه العوامل الأساسية عند تحليل الاستثمارات يعكس تعمدًا في تقديم صورة غير دقيقة عن مستقبل صناعة النفط، في حين الحقائق متاحة للجميع.

وتابع: "الخطر الحقيقي يكمن في تضليل الرأي العام وصناعة القرار من خلال هذه الحملات، بما يهدد الاستثمارات المستقبلية في القطاع الحيوي.. فتصوير الأزمة كأنها نتيجة طبيعية لتغير الطلب غير صحيح، بل هي نتيجة مباشرة لحرب سياسية وإعلامية على صناعة النفط".

سياسات المناخ والقرارات الأميركية

قال أنس الحجى إن سياسات التغير المناخي دفعت صناديق استثمارية ضخمة -من بينها صندوق روكفيلر التاريخي- إلى وقف الاستثمار في صناعة النفط بالكامل، وهو الأمر الذي شكّل ضربة قاسية لثقة الأسواق.

وأضاف أن المشروعات النفطية تحتاج إلى سنوات طويلة للتنفيذ، لذلك ما زالت آثار قرارات الرئيس الأميركي السابق جو بايدن واضحة حتى الآن، خصوصًا فيما يتعلّق بوقف تصاريح بناء محطات الغاز المسال الجديدة.

وشرح مستشار تحرير منصة الطاقة، أن كل محطة غاز مسال تتطلّب استثمارات تتراوح بين 12 و15 مليار دولار، ووقف التصاريح جعل استثمارات بمليارات الدولارات تتجمد، رغم أن الطلب العالمي لم ينخفض.

وأكد أن تفسير انخفاض الاستثمارات بصفته دليلًا على أفول صناعة النفط يُعدّ أمرًا مضللًا، لأن الجزء الأكبر من التراجع كان في الغاز المسال، نتيجة قرار سياسي لا علاقة له بوضع الصناعة.

وأشار الحجى إلى أن الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترمب ألغى بعض قرارات سلفه بايدن لاحقًا، لكنه من جهة أخرى بدأ حروبًا تجارية أثرت مباشرة في تكاليف مشروعات النفط والغاز.

ولفت إلى أن فرض رسوم جمركية على الفولاذ والألومنيوم



مشروع ضخم لتخزين 10 ملايين برميل نפט الطاقة عراقي في دولة عربية

إقليمياً رائداً للطاقة.

وأوضح الهاشمي أن "أوتكو" منذ بدء عملياتها في 2023 نجحت في مناولة أكثر من 300 مليون برميل من النفط الخام، ما يعكس قدرتها التشغيلية العالية ومكانتها في قطاع التخزين النفطي، وفق التصريحات التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وأشار المدير التنفيذي إلى أن موقع رأس مركز خارج مضيق هرمز يمنح المشروع ميزة تنافسية؛ إذ يتيح للشركات العالمية تخزين النفط العراقي بكميات كبيرة ولأوقات مرنة؛ ما يسهم في تعزيز جاهزية سلطنة عمان بصفتها مركزاً لوجستياً عالمياً للطاقة.

وبيّن أن المشروع يشمل 8 خزانات نفطية مع منصة استيراد وتصدير وأنظمة مركزية متطورة؛ ما يجعله من أكبر مرافق التخزين في المنطقة، بسعة تخزينية أولية تبلغ 26 مليون برميل مع خطط مستقبلية للتوسع. كما أشار إلى أن الشركة تدير محطة لتصدير المنتجات النفطية النظيفة في الرصيف البحري بميناء الدقم، وهو ما يدعم التكامل مع مشروع تخزين النفط العراقي ويعزز من البنية التحتية للطاقة.

وأضاف أن "أوتكو" ترى في هذا التعاون فرصة لتبادل المعارف والخبرات مع "سومو"، ما سيؤدي إلى تحفيز الاستثمارات وتوفير فرص عمل في القطاعين العام والخاص.

شهدت بغداد اتفاقية مهمة، تمهد لإطلاق مشروع ضخم، يستهدف تخزين 10 ملايين برميل من النفط العراقي، بالإضافة إلى تسويقه، بالتعاون مع شركة عملاقة تملكها شركة عربية، بما يمثل خطوة مهمة لسوق الطاقة العالمية.

وبحسب بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)؛ فإن الاتفاقيتين الجديدتين، جرى توقيعهما بين شركة أوكيو العمانية وشركة "سومو" العراقية، بما يمثل محطة إستراتيجية في مسيرة التعاون بين البلدين.

ويُعد المشروع الأول، المتمثل في الاتفاقية المرتبطة بإنشاء مرافق متكاملة لتخزين النفط الخام في رأس مركز بالدقم، خطوة حيوية تفتح المجال لتخزين نحو 10 ملايين برميل في المرحلة الأولى، في حين يُتوقع أن يرتبط التوسع بالجدوى الاقتصادية للاستثمار.

أما الاتفاقية الثانية؛ فتتعلق بمشروع ضخم آخر، لتسويق النفط العراقي عبر شركة "أوكيو" للمتاجرة، بما يتيح توظيف خبراتها الدولية الواسعة، وفتح آفاق أرحب لتعظيم القيمة التجارية، بما يعزز موقع البلدين في تجارة الطاقة العالمية.

مشروع تخزين النفط العراقي

أكد المدير التنفيذي للشركة العمانية للصهاريج "أوتكو" المهندس سالم بن مرهون الهاشمي، أن اتفاقية تخزين النفط العراقي في رأس مركز تمهد لمشروع ضخم، وتمثل خطوة نوعية، مشدداً على أنه سيعزز مكانة السلطنة مركزاً



وأكد علي الشطري أن تسويق النفط العراقي عبر "أوكيو" يُعد إضافة مهمة إلى جهود الشركة القائمة؛ إذ يُسهم في تعزيز مكانتها الدولية، مستفيدةً من الإمكانيات والشراكات التي تملكها "أوكيو".

وختم الشطري بالقول إن هذه الخطوة تمثل نقلة نوعية نحو تطوير آليات حديثة لتسويق النفط العراقي، وضمان وصوله إلى أسواق متعددة بطرق أكثر مرونة وكفاءة، بما يخدم المصلحة الوطنية والاقتصاد العالمي.

وشدد على أن المشروع يعكس رؤية إستراتيجية طويلة المدى، تهدف إلى ترسيخ مكانة سلطنة عمان والعراق في سوق الطاقة العالمية، عبر بناء شراكات قوية ومستدامة تحقق مصالح الجانبين.

اتفاقية التسويق بين "أوكيو" و"سومو" قال الرئيس التنفيذي لشركة أوكيو للمتاجرة وائل بن زهير الجمالي، إن الاتفاقية المتعلقة بتسويق النفط العراقي تشكل منصة جديدة لإعادة رسم خريطة تجارة النفط في المنطقة، مستندة إلى خبرات دولية وشبكة واسعة من العلاقات.

وأوضح أن شركته تمتلك خبرة كبيرة في إدارة عمليات المتاجرة بالنفط الخام ومشتقاته، إضافة إلى غاز النفط المسال والغاز الطبيعي المسال والميثانول والأمونيا واليوربا، فضلاً عن البتروكيماويات، وهو ما يعزز القيمة المضافة للنفط العراقي.

وأشار الرئيس التنفيذي إلى أن قيمة حجم المتاجرة السنوي لشركة "أوكيو" يبلغ نحو 55 مليون طن من مختلف منتجات الطاقة، مؤكداً أن هذه القدرات ستكون رافداً مهماً لدعم تسويق النفط العراقي على نطاق عالمي.

ولفت إلى أن الشراكة مع "سومو" تمثل فرصة لابتكار تحالفات جديدة، تدعم موقع سلطنة عُمان بصفتها مركزاً استثمارياً وتجاريّاً في قطاع الطاقة، ما يسهم في توسيع حضورها وتعزيز دورها الإقليمي والدولي.

من جهته، قال المدير العام لشركة تسويق النفط العراقي "سومو" المهندس علي نزار الشطري، إن الاتفاقية مع "أوكيو" تمنح العراق فرصة إستراتيجية لتخزين النفط خارج مضيق هرمز؛ ما يضمن استدامة الإمدادات للأسواق العالمية.

شكراً.